وفى سنة ١٨٧١ استدعى الى طهران حيث تقدم للشاه والصدر الأعظم بمشروع تشكيل مجلس نيابى ، ولم يلبث الشاه أن أنعم عليه بلقب « ناظم الملك » ثم أوفد الى انجلترا كوزير ايرانى مفوض ٠ ومرة أخرى أوردته ميوله النقدية موارد الهلاك فأعفى من منصبه ، فبدأ فى اصدار صحيفته الشهيرة « قانون » ، وبالرغم من أنها كانت ممنوعة فى ايران الا أنها اتخذت سبيلها الى أيدى التقدميين والمثقفين الايرانيين الذين كانوا يطالعونها بحماس وتفاؤل ٠ وبعد اغتيال ناصر الدين شاه عين ملكم خان وزيرا مفوضا فى روما حيث بقى الى نهاية حياته ٠ ورغم أنه كان لايزال حيا حين انفجرت الثورة الدستورية ، الا أنه كان شيخا لايستطيع المشاركة ودخول المعمعة ، لكن صوته ودعوته الى الحكم النيابى واحترام حقوق الفرد كان من الممكن أن يسمع خلال خطب كل داعية للدستور وأثمرت البذور التى غرسها متمثلة فى القوانين والمشروعات التى عرضت بعد ذلك على أول مجلس نيابى ٠

كان ملكم خان كاتب مقالات من الطراز الأول ، وكانت مقالاته غالبا ذات طابع سياسى واجتماعى كما كان أسلوبه أكثر تأثرا بالكتاب الأوربيين من تأثره بكتاب النثر الكلاسيين الفرس ، كان الجدل خاصية أساسية عنده ، واعتبر ذلك مذهبا جديدا عند الجيل الشاب ، وكان فى كتاباته بعض الأخطاء النحوية والتناقضات الفكرية لكن بساطة بنيتها وسلاستها وما فيها من محتوى وطريقة سرد أثارت القراء فى عصره ، وأثرت كتاباته لا فى اشعال الحركة الدستورية فحسب بل وفى تمهيد الطريق لصغار الكتاب الذين قلدوه، وبعد انتصار الدستوريين ، اعتبر جمع من الكتاب التقدميين ـ وخاصة من الصحفيين ـ أسلوبه نموذجا للكتابات المؤثرة ٠

والى جوار تبنيه للأنظار النقدية فى المجتمع والسياسة ، كان ملكم خان داعية غيورا لتجديد الكتابة الفارسية ٠ وقد نشر كثيرا